

البناء الصحراوي بين السياحة والاستدامة

Desert construction between tourism and sustainability

تاريخ الإرسال: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/06/01

والتدابير للمضي قدما نحو تجسيد سياسة
عمرانية قائمة على خلق مدن جديدة هذا من
جهة، ومن جهة أخرى فك الخناق عن المدن
الكبرى التي تعرف الكثير من الأزمات
والمشاكل سواء من حيث التنظيم أو التسيير
أو التخطيط.

ولتحقيق هذا التوازن المنشود لجأت
الجزائر كباقي الدول إلى سياسة تنموية
جديدة قائمة على التوجه جنوبا نحو
الصحراء؛ فأقامت مدن وخلقت وتجمعات
سكانية حديثة تتلاءم والطبيعة الجغرافية
التي تميز الصحراء، سواء من حيث نوع
المساكن ومواد البناء والطبيعة العمرانية
التي تميز المناطق الصحراوية، ومن خلال
هذا التوجه الجديد واجهت الجزائر الكثير
من العوائق الإدارية والسياسية لعل أبرزها
غياب سياسة تنموية واضحة المعالم.

الكلمات المفتاحية: إستدامة؛ بناء صحراوي؛
مواد بناء؛ مخططات عمرانية؛ سياحة.

Abstract:

Modern urban Policy faces the
problem of orientation and stability.
Where it has become necessary to
make construction in some areas
adapt according to the preference of

بطيط عمران*
BETIT Imrane
جامعة باتنة 1 - الجزائر
University of Batna1- Algeria
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي
imrane.betit@univ-batna.dz

لعويجي عبد الله
LAOUIDJI Abdallah
جامعة باتنة 1 - الجزائر
University of Batna1- Algeria
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي
abdallah.laouidji@univ-batna.dz

ملخص:

تواجه السياسة العمرانية الحديثة
إشكالية التوجه والاستقرار وذلك لعدة
اعتبارات؛ حيث أصبح من الضروري جعل
البناء في بعض المناطق يتكيف وفق أفضلية
المناخ والسياسة التنموية التي تميزها
مخططات التهيئة والتعمير، ولعل الظروف
الطبيعية الخاصة التي أصبحت تفرض على
بعض الدول أخذ حزمة من الاحتياطات

* المؤلف المراسل.

the climate and the developmental
policy that characterizes the
planning and reconstruction plans.
On the other hand, loosening the
screws on the major cities that know
many crises and problems, whether

in terms of organization, management or planning.

In order to achieve this desired balance, Algeria, like other countries, resorted to a new development policy based on heading south towards the desert. It established cities and created modern population groups that are

compatible with the geographical nature that characterizes the desert, both in terms of the type of housing, building materials and the urban nature that characterizes the desert regions.

Keywords: Desert construction; tourism, sustainability; building materials; urban plans.

مقدمة:

مرت السياسة العمرانية في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل، فقد كانت غداة الاستقلال معتمدة على سياسة البناء والتشييد للدولة ومؤسساتها في إطار الخروج من العهد الاستعماري الاستيطاني، فكانت من أصعب المراحل وأعقدها بسبب التركة الثقيلة التي خلفتها السياسة الاستعمارية من خلال تلك النماذج المعمارية الأوروبية الدخيلة على المجتمع الجزائري العربي الإسلامي، فكان لزاما على الدولة الحديثة المضي رويدا رويدا نحو بعث روح الحضارة العربية الإسلامية وذلك باستقدام ما يمكن استقدامه من خبرات الدول الصديقة والشقيقة لإنجاز هياكل المؤسسات والمراكز الكبرى والمنشآت.

ولعل الانطلاقة الحقيقية لهذه الثورة التنموية بدأت بوادرها مع بداية الثورة الاشتراكية القائمة على بناء المؤسسات والبنى التحتية للدولة، ناهيك عن اهتمامها بأبرز المجالات الاقتصادية كالزراعة والصناعة كمنطلق للحفاظ على السيادة الوطنية، لتبدأ الدولة بعدها في رسم معالم السياسات التخطيطية وفق برامج تنموية ثلاثية ورباعية؛ وتم الأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات كل منطقة والظروف الطبيعية والاقتصادية وكذا الإمكانيات المتاحة، ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن ظهور بوادر تنمية مدن كبرى كعنابة وقسنطينة ووهران وورقلة إلى جانب الجزائر العاصمة دون نسيان باقي المدن الداخلية والصحراوية.

لاشك أن موضوع البناء الصحراوي بصفة عامة ومدى ملائمته للظروف الطبيعية والمناخية التي تتميز بها المنطقة موضوع متميز، خاصة أن الجزائر أطرت هذا المجال للخروج من نفق التسيير العشوائي لهذا القطاع من جهة، وكذا غياب سياسة تنموية



واضحة تضمن التوزيع العادل سواء من حيث الثروات أو من حيث البرامج التنموية القطاعية، خاصة في قطاع السكن والعمران الذي يعرف حركية غير مسبوقه نظرا للاستقرار السياسي من جهة، وكذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحسن ظروف الفرد والانفجار السكاني مهد لظهور أزمة سكنية في الآونة الاخيرة في ظل الاختلال في تجسيد المشاريع.

إن معالجة موضوع البناء الصحراوي شكل أولوية هادفة للحكومة لتسييره بعقلانية وفق برامج ومخططات محينة، مع ضرورة التوزيع العادل للبرامج بين مختلف مناطق الوطن واعطاء الأولوية لمناطق الجنوب والمناطق الحدودية وخلق تنمية حقيقية، مع إبراز خصوصية قطاع التعمير وجعله رافدا للقطاع السياحي في الجزائر، ما يفسر ضرورة تشديد الرقابة عليها في التسيير والتوزيع وتسليم واستلام المشاريع، وكذا نوعية المؤسسات القائمة على الانشاء والتشييد.

وفي هذا السياق انتهجت الجزائر نمطا جديدا في سياستها اتجاه قطاع السكن والعمران يقضي بإيجاد حلول دائمة ومستدامة تقوم على القضاء على السكنات الهشة والتجمعات غير القانونية التي تنعدم فيها أدنى ضروريات الحياة من ماء وقنوات صرف صحي وبيئة ملائمة، واستبدالها بأخرى حديثة تتوفر على كل المرافق الحيوية في إطار بيئة نظيفة، وهو ما يوجب خلق تجمعات سكنية وعمرانية في الجنوب الجزائري تكون الأقرب لمثيلاتها في الشمال، بشرط توفرها على شروط الصحة والسلامة ومراعاتها لمقتضيات الطبيعة الجغرافية والبيئة الصحراوية المعروفة بقساوتها وحرارتها ونمطها العمراني الخاص، وكذا نوعية وخصوصية مواد البناء المحلية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن

الحديث عن تجسيد بناء صحراوي سياحي مستديم؟ وماهي آليات تجسيده؟

يتطلب موضوع الدراسة طرح فرضيات من بينها:

البناء الصحراوي ذو ميزة خاصة على خلاف البناء في المناطق الشمالية؛

توجد عوامل للجذب السياحي في المناطق العمرانية في الجنوب الجزائري؛

تحيط بمنظومة البناء الصحراوي كافة السبل الكفيلة بتحقيق نهضة عمرانية

سياحية في القريب العاجل.



يتطلب منا هذا الموضوع الأخذ بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب في مثل هذه الدراسات التحليلية التي تتطلب الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه، كما تتطلب منا طبيعة الموضوع استعمال أحد أدوات وأساليب المنهج التاريخي أثناء التطرق لأهم كرونولوجيا تطور البناء وقطاع السكن في الجزائر عموماً ومنطقة الصحراء خصوصاً.

وفي إطار معالجتنا للإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى محورين: المحور الأول تناولنا فيه مضامين السياسة العامة للسكن في الجزائر وآليات ومراحل تجسيد مختلف المشاريع القطاعية وأهم العراقيل التي واجهت تجسيدها، أما في المحور الثاني فقد تطرقنا إلى السياسة الحديثة للجزائر وتوجهها نحو البناء الصحراوي وإبراز آليات وآفاق التوفيق بين التنمية والسياحة الصحراوية كبديل للمحروقات في إطار تنمية مستدامة.

المحور الأول: مضامين سياسة السكن والعمران في الجزائر

ورثت الجزائر بعد الاستقلال إرثاً استعماريًا ميزه الاختلال الحاصل بين مناطق الوطن الواحد ما حتم اعتماد سياسة جديدة للسكن، ولكن دون شك فإن تجسيد المخططات وتطبيقها على أرض الواقع تواجه في الغالب عدة عوائق تحد من نجاحها.

أولاً- السياسة العامة للسكن في الجزائر

إن الحديث عن سياسة سكنية شاملة لكل الجوانب والمجالات يتطلب منا أولاً معرفة الإطار الزمني والتاريخي لمنطلق هذه السياسة التي لم تكن وليدة اليوم؛ حيث نجد أن الفرد وهو في طريق بحثه عن إيجاد سبل الاستقرار والراحة لجأ إلى عدة حيل وحلول تمكن له الالتقاء من حر شمس النهار وبرودة الليل وما يتبعها من منغصات الحياة اليومية من تعب وإرهاق، فنجد أنه لجأ للبحث عن مواد البناء وتصميم هياكل وبيوت تحفظ له كرم الحياة وطمأنينتها؛ فسكن الخيام في البوادي والقفار، والتحف السماء وافترش الأرض أحياناً، فسعى وشيد المدن والقصور والقلاع محصناً نفسه ضد أي كل اعتداء خارجي؛ ومع تطور الحضارة وازدهارها وتطور العلم وتوفر اليد العاملة الفنية تطورت العمارة، وأصبح مصطلح العمران ينطبق على كل ما هو جديد من بناء

وتشييد وتخطيط⁽¹⁾.

إن ما مرت به الجزائر من نماذج عمرانية وتعاقب الحضارات عليها جعل منها قبلة للمؤرخين والباحثين لدراسة نماذجها التي تختلف من منطقة لأخرى، حيث أجمع الباحثون على تنوع الزخم العمراني الضارب في أعماق التاريخ، ووجوب استهلاك هذه النماذج في الدراسات الحديثة نظرا لما تشهده من صمود وثبات في وجه الظروف الطبيعية وأعمال التخريب والنهب واللامبالاة أحيانا، الأمر الذي يستوقفا لاستهلاك الماضي والبحث فيه سواء من حيث مواد البناء وتركيبها ومختلف المواد المضافة للتشييد والبناء ولواحقه، هذا إلى جانب الفن والطراز المعماري الذي يخص كل منطقة من مناطق الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.⁽²⁾

وقد عرفت الجزائر عدة حملات عسكرية منذ التاريخ آخرها الغزو الفرنسي الذي حاول طمس الثقافة العربية الإسلامية من خلال تحويل بعض المنشآت والمساجد إلى كنائس وادخال تغييرات عليها من خلال بناء وتشبيد مساكن للمعمرين والمستوطنين على الطراز الأوربي في المدن والأرياف، وتأسيس مدن جديدة في محاولة منه إلى تكريس الثقافة الغربية على حساب الحضارة العربية الإسلامية، ناهيك عن محاربهه وطمس كل ما هو عربي إسلامي لتثبيت جذوره في الجزائر، ولكن بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا ومهمة إعادة بناء دولة حديثة قائمة على أسس تراعى فيها القيم وتقالييد العمارة الاصيلة ونمطها المميز.

ومع تطور الأحداث وتعاقب السياسات الاقتصادية والاجتماعية مروراً بالنظام الاشتراكي إلى انفتاح الجزائر على النظام الرأسمالي، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها الجزائر خلال العشرية السوداء ونزوح السكان من الأرياف نحو المدن الكبرى أحدث هذا خلافا كبيرا في منظومة التسيير والتخطيط، الأمر الذي استدعى اتباع سياسة عمرانية حديثة قائمة على إسكان المتضررين من الأزمة الاقتصادية، وإيجاد الحلول لهم في إطار مخططات التهيئة والتعمير، وتنظيم المدن واستحداث أقطاب جديدة وتجمعات صناعية لخلق التوازن بين مختلف مناطق الوطن.⁽³⁾ وقد دخلت الجزائر في سباق مع الزمن خلال الألفية الثالثة لإنجاز العديد من المشاريع، وبرمجة أخرى بعد الانفجار السكاني واختناق المدن خاصة الشمالية منها

كغناية ووهران والجزائر العاصمة وقسنطينة، مما استدعى وجوب خلق أقطاب حضرية جديدة مهيأة بمختلف المرافق والمنشآت تتماشى والسياسة العمرانية الحديثة، ولعل توجه الجزائر نحو خلق توازن اقتصادي اجتماعي من جهة وتخفيف الضغط على بعض المناطق من شأنه أن يعود إيجابا على تحسين وتوزيع الموارد.

إن تنظيم عملية الإسكان واحترام الأنماط العمرانية وكذا أجال الإنجاز مع تنويع الصيغ السكنية من اجتماعية وريفية وتساهمية ومدعمة من شأنه احتواء الكم الهائل من طلبات الاسكان هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد أو التخفيف من الآفات الاجتماعية المنتشرة في بعض المناطق بفعل الضغوطات اليومية وحالة اللااستقرار الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد بديل وهو التوجه نحو المدن الداخلية والصحراوية وتوسيع مخططات الإسكان وتنويعها ومد شبكة الطرقات كالطريق الوطني شرق - غرب وكذا الطريق الدولي العابر للصحراء شمال - جنوب الأمر الذي يسهل نوعا ما عملية الإسكان وإعمار باقي مناطق الوطن، وليس فقط التركيز على مدن الشمال الساحلي.⁽⁴⁾

1- مراحل وآليات تجسيد السياسة العمرانية: اتبعت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات وخطط سكنية لكنها لم تكن بالقدر الكافي من المسؤولية والإرادة السياسية لبلوغ أهدافها، حيث نجد أنه مع مرور الوقت اتسعت رقعة البيوت القصدية أو ما يعرف بمدن الصفيح واستفحال ظاهرة البناءات الفوضوية، وكذا مشكلة زحف الإسمنت على الأراضي الزراعية وسوء استغلال الأوعية العقارية المتاحة، ورغم كل الإمكانيات والموارد المالية والمادية المتاحة لازلنا نعاني من أزمة سكن وإسكان، ما توجب معه اتخاذ جملة من الاحتياطات والتدابير للحد من هذه الظواهر وإيجاد آليات لترشيد تسيير قطاع حساس ومن جملة الآليات نذكر:

أ- تحيين السياسة العمرانية: وذلك من خلال تحيين المخططات العامة كمخطط التهيئة والتعمير وإحصاء الأوعية العقارية واسترجاعها ورقمنتها، كل ذلك في إطار سياسة تنمية قائمة على تجسيد السكن اللائق الصحي والأمن، حيث لم يصبح السكن في مفهومه الضيق ذلك الحيز أو البناء الذي يأوي إليه الإنسان ويقيه من الحر والأذى وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948؛ بل أصبح اليوم

يحمل أكثر من دلالة ومعنى، وذلك من حيث الأولويات والتحديات الحديثة التي تواجهه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، فأصبح السكن العصري يحوز على المتطلبات الحديثة القائمة على متغيرات محلية ووطنية وأخرى مستمدة من التجارب الدولية.⁽⁵⁾

ومن خلال هذه السياسات أصبح العالم ككل أمام حتمية تحديث وتجسيد معالم السكن الصحي اللائق آخذاً بذلك البعد البيئي؛ الذي يعتمد على تدخل الدول في تخطيط وبناء المدن بالشراكة مع القطاعات الفاعلة والشركاء الاجتماعيين مع تفعيل دور الجمعيات وهيئات المجتمع المدني، آخذين بذلك احتياجات وتطلعات المجتمعات الحديثة في نوعية المسكن والمواد الأساسية في البناء والتشييد ودور المساحات الخضراء والتهيئة العامة للجوانب البيئية والصحية، خاصة مع التوجه الجديد في دعم المساكن وإتاحة الفرصة للاستثمارات العمومية في خلق حركية قطاع السكن والعمران وتحسين جودة البناء.⁽⁶⁾

ب- توفر الإرادة السياسية الحقيقية: وهذا بالابتعاد عن الحلول الترقيعية والتخلص من تبعية البترول والمحروقات، وخلق فضاءات اقتصادية حديثة قائمة على إرادة سياسية فعلية للنهوض بمختلف القطاعات، ولعل أبرزها قطاع السكن والعمران وجعلها قطبا استثماريا حقيقيا، وليس لإشباع المشاريع القطاعية فقط، بل جعله يؤدي الدور الحقيقي المتمثل في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال فتح السوق العقارية وجعله سوقا استثماريا سياحيا بامتياز.⁽⁷⁾

ج- تأهيل وتكوين المورد البشري: يلعب العامل البشري واليد العاملة الفنية بصفة خاصة دورا مهما في ضبط وتسيير السياسة العمرانية، وذلك من خلال سياسة التخطيط والبرمجة القائمة على مخططات التهيئة والتعمير، والسياسة العامة لتخطيط المدن بطريقة تحقق الأمن والراحة والسكينة، ولعل توفير الفضاءات المتنوعة وتشييد مساكن وبنائات تراعى فيها مختلف الجوانب التقنية والعلمية والبيئية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة كالطاقات المتجددة، يتطلب كفاءات بشرية ويد عاملة مكونة ومؤهلة بتجارب وخبرات في ميدان السكن والعمران، وهو ما يطلق عليه الفئة الفاعلة والمؤثرة من خلال الجمعيات وهيئات المجتمع المدني في الأحياء والتجمعات السكنية

بالتنسيق مع مختلف المصالح المختصة، التي تشارك في المجال الهندسي والجمال المعماري للسكن مع مختلف المواقع المتعلقة بالأشغال والمشاريع، إلى جانب التهيئة لمختلف الهياكل القاعدية وتسييرها وصيانتها، وكذا دمج البعد البيئي في المساحات الخضراء ومختلف الارتفاقات؛ ما يضيف على البناء الطابع العمراني الجمالي والسياحي أيضا.⁽⁸⁾

ولعل اتباع عدة إجراءات أثناء إنجاز البرامج السكنية ومختلف المشاريع العمرانية من هياكل قاعدية وبنى تحتية وسكنات تخضع لمؤثرات أبرزها الدولة صاحبة السلطة السيادية سياسيا وإداريا إلى جانب القطاع الخاص، من خلال الشركات المكلفة بإنجاز هذه المشاريع، وكذا المواطن بممثليه في المجالس المنتخبة في البلدية والولاية وكذا جمعيات ومجتمع مدني لتطوير الحضيرة السكنية والعمرانية كما ونوعا، وإضفاء أبعاد بيئية وسياحية بنمط عمراني منظم ويتوفر على ضروريات السكن الصحي والملائم؛ هذا السكن الذي يبرز التصورات العمرانية الحديثة داخليا وخارجيا والوظائف التي يلعبها، وكذا العلاقات بين الساكنة ومجالات التوظيف مع الوسط العمراني الملائم.⁽⁹⁾

ثانيا- أهم العراقيل التي واجهت تجسيد سياسة الإسكان

تتعدد العوائق والعراقيل التي تحد وتكبح تجسيد سياسة الإسكان في الجزائر على شاكلة العوائق السياسية والإدارية وكذا العراقيل الاقتصادية والتقنية.

1- عراقيل سياسية إدارية: رغم الموارد والإمكانات المتاحة لتحقيق قفزة عمرانية وتنمية سكنية للقضاء على مشكل السكن في الجزائر؛ إذ توجد عدة معوقات تؤثر على تطوير القطاع وتحسينه، أبرزها معوقات سياسية تأخذ طابع التخطيط والإدارة والتسيير ونذكر منها:

أ- غياب رؤية سياسية موحدة لإعطاء هذا القطاع بعد سياسي واقتصادي مهم وبارز؛ فبالرغم من السياسات المتعاقبة والمشاريع المقدمة إلا أن الخروج من هذه البوتقة أصبح صعبا، لغياب الحلول الناجعة في السياسة العامة للدولة، وعدم استقرار وثبات السياسة التتموية لمختلف المشاريع، الأمر الذي جعل من معالم هذه الرؤية ذات مدى قصير

قصور مشاريع الإسكان والتعمير، خاصة في مناطق معينة كالمناطق الداخلية والصحراء، ولتوظيف هذه الرؤية يجب وضع استراتيجية عامة للسياسات الوطنية في مختلف المجالات، وإعادة تقييم هذه الدراسات وفق مخططات ثلاثية ورباعية وإعادة دمج أبعاد ورؤى مستقبلية تتوافق والسياسات العالمية، مع الأخذ بالنماذج الدولية الناجحة في ظل تبادل المعلومات في مجال السكن والعمران.⁽¹⁰⁾

ب- غياب التوافق بين الأنظمة الإيكولوجية ومقتضيات حماية البيئة، خاصة في المجال الصحراوي؛ وهذا لغياب استراتيجية واضحة ضمن السياسات التنموية الوطنية، ولتحقيق هذا التوافق يجب الالتزام بمختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتكييفها ضمن المنظومة القانونية الداخلية وفق حكمة محلية تكفل إتباع طرق حديثة في البناء والتشييد، واستخدام مختلف الأنظمة التقنية والتكنولوجية، خاصة ما تعلق بالتلوث وطريقة تسيير النفايات وإعادة رسكلتها وتثمينها، ناهيك عن تهيئة مختلف المرافق لتتوافق والبيئة الداخلية والخارجية والتحولت العامة للمناخ والبيئة، ولعل النمو السكاني الملاحظ في البيئة النظيفة جعل التعامل مع المشكلات البيئية ضرورة حتمية تستدعي تضافر جهود الجميع بدء من البناء والمهندس والمواطن والسائح، وهذا ما يدعى بالصحة المجتمعية العالمية تجاه مخاطر البيئة من البنائت الفوضوية التي أصبحت محور السياسة الاقتصادية، خاصة في مجال السكن والعمران نظرا لما يشهده القطاع من تحولت وتغيرات جذرية سواء من حيث المواد الأولية المستعملة أو من حيث التقنيات المستحدثة.⁽¹¹⁾

ج- نظام المركزية الإدارية وفشل سياسة التخطيط الإداري المنهج على أساس منظومة قانونية غير محينة، وهو ما يتطلب مواكبة الإدارة لتطلعات المواطن وهيئات المجتمع المدني لرؤية إدارة متفتحة قائمة على مبدأ المشاركة الفعالة، والخروج من مستقع البيروقراطية الذي استهلك العديد من المشاريع والبرامج، كما نلحظ التأخر في عديد البرامج ومشاريع البنى التحتية التي كانت سببا في تأخير الكثير من القطاعات، واستهلاك أغلفة مالية ضخمة دون تقديم خدمات أو المساهمة في التنمية المحلية.

وقد حاولت الجزائر الدخول في غمار رقمنة الإدارة وتسهيل المعاملات الإدارية



واستخراج الوثائق واستحداث شبائيك خاصة لتسهيل منح المشاريع للخواص والمستثمرين خاصة في قطاع السكن والعمران، من خلال منح الرخص والشهادات والتقليص في آجال المشاريع، وتوظيف الكفاءات، ورغم كل هذه الجهود إلا أننا نزال نسجل الكثير من العراقيل التي تقف في وجه تحقيق قفزة نوعية للقطاع العمراني، وتحقيق تنمية مستدامة وعصرية القطاع وإيجاد فرص استثمار وعمل جديدة في ظل استخدام الطاقات المتجددة وأنظمة هندسية صديقة للبيئة مع مراعاة الطابع العمراني لكل منطقة.⁽¹²⁾

2- عراقيل اقتصادية وتقنية: إلى جانب العراقيل السياسية والإدارية التي تحول دون تحقيق سياسة سكنية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، نجد أيضا عراقيل اقتصادية وتقنية ساهمت بشكل كبير دون تجسيد الكثير من المشاريع في هذا المجال ونذكر منها:

أ- قلة الاستثمارات في مجال السكن والعمران وعدم انفتاح القطاع على الأسواق الخارجية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث اقتصر المجال على بعض الشركات الأجنبية فقط أبرزها الشركات الصينية وبعض الشركات الأوروبية؛ هذا الأمر جعل قطاع السكن يعاني خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية في وقت ظلت الجزائر تستورد كميات كبيرة من مادة الحديد والإسمنت والخشب وبعض المواد الأولية، كما أن وضع الجزائر لقاعدة الاستثمار 51/49 كان حجرة عثرة للكثير من المستثمرين في الاستثمار في الجزائر في جل القطاعات وليس القطاع السكني فحسب، ولذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب لتسهيل إجراءات الاستثمار، إسوة ببعض الدول الصديقة والشقيقة حيث نجد أن حجم الاستثمارات في هذا المجال كبير وغير قابل للمقارنة بما هو في الجزائر، الأمر الذي يمكن تفسيره بانغلاق القطاع العمراني في الكثير من جوانبه عما يحدث في الجوار كتونس والمغرب مثلا، هذا إلى جانب صعوبة التوفيق بين الأبعاد الحضرية والبيئية وضرورة المحافظة على الطابع الحضري الأصيل ودمجه بالعصرية والحداثة.⁽¹³⁾

ب- توظيف تقنيات حديثة في ميدان العمارة والبناء أصبح من الضروري لإدخال تغييرات سواء من حيث الطابع الجمالي والهندسي أو لتحقيق أكبر نسبة في الأمن

والملائمة في إطار الصحة والسلامة العامة، مع توفير بيئة صحية خالية مثل الأمراض والتلوث؛ لذا وجب إسناد الأمر إلى المختصين في هذا القطاع تجنباً لتكاليف مالية ومادية أرهقت الخزينة العمومية وكلفت الدولة الجزائرية برامج ومشاريع لم ترى النور، خاصة أن قانون التعمير حدد المواصفات والمعايير سواء من حيث تقنيات البناء الحديثة المخصصة للسكن الفردي أو الجماعي وفق ما نص عليه القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم، والقانون رقم 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 وكذا أحكام المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لقواعد التهيئة والتعمير والبناء، كل هذه القوانين والمراسيم التي حددت آليات وموانع البناء وإقامته مع تحديد المناطق الصالحة للبناء من عدمه، وكذا المواصفات التقنية اللازمة لتحديد نوع البناء والمواد المستعملة والمواقع المحددة بدقة وطرق التهيئة ومواصفاتها، هذا ضمن مخططات وأدوات التهيئة والتعمير والمجالات المستعملة والمرخصة في هذا الجانب.⁽¹⁴⁾

ج- حركية النمو العمراني وسط التغيرات والاعتبارات الحديثة خاصة في بعض المناطق كالمدين الصحراوية التي أضحت مطلباً حثيثاً لفك الخناق على المناطق الشمالية من جهة، ومن جهة أخرى خلق فضاء سكاني للتوسع والتخطيط لخلق ديناميكية صحراوية جديدة في ظل التحولات العالمية نحو خلق مؤشرات عمرانية جديدة ذات طابع عمراني وبيئي مع الحفاظ على استدامة العمارة والهوية العمرانية لكل منطقة وخصوصيتها، مع تجسيد طابع سياحي لخلق ثروة اقتصادية بديلة للطاقت التقليدية النضوبة واستدامة الطاقة الحديثة الصديقة للبيئة، والتقليص من تبعات التلوث على الفرد والبيئة معاً، وهذا لا يعني التحول من مورفولوجية السكن التقليدي للسكن الحديث مع إدخال تعديلات على النسيج العمراني دون الإخلال بالنمط السكني المميز لها؛ خاصة باشتراك الساكنة كونهم المستهدفين من كل عمليات النسيج العمراني مع اختيار مكاتب دراسات توكل لها مهمة تطبيق ما جاءت به مخططات التهيئة والتعمير ومختلف الدراسات المعمارية والمصادقة عليها.⁽¹⁵⁾

المحور الثاني: البناء الصحراوي وآليات تجسيده وفق سياحة صحراوية مستدامة

يتطلب الحديث عن البناء الصحراوي تحديد آليات تجسيده وتحديد الخصائص المميزة له عن باقي الأنماط العمرانية ليسهل تحديد مردوديته في المجال السياحي.

أولاً- آليات تجسيد البناء الصحراوي

توجد عدة قواعد لتجسيد البناء الصحراوي كنمط عمراني متميز ومتفرد تفرد الظروف والعوامل الجغرافية المحيطة به.

1- ضوابط البناء الصحراوي: يقوم البناء عموماً على أسس وقواعد تصون قوائمه وتحمي ساكنيه، وتوفر جانب الحماية والخصوصية للفرد والمجتمع، ولعل تطور قواعد البناء سواء من حيث التخطيط أو الوسائل والآليات المجسدة وكذا المواد المستعملة في التشييد كل هذا رفع من مستوى ومكانة هذا القطاع إلى مصاف القطاعات الحيوية والنشيطة، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

أ- جغرافية المنطقة ومناخها: حيث تلعب الظروف المناخية والطبيعية دوراً مهماً وفاعلاً في بناء القواعد الصحيحة والسليمة للبناء الصحراوي، وذلك من خلال تجسيد منظومة قانونية تحمي الفرد والمجتمع في إطار حفظ الصحة العامة، كما أنها تعطي للمشرع حق تشريع وتقديم مشاريع قوانين تسهل وتبسط مهمة المهندس والبناء والتقني في معالجة الارضيات والأوعية العقارية، ونوعية المناطق الصالحة للبناء، والمعدة مستقبلاً والغير الصالحة للبناء، هذا يجعل من المنظومة القانونية دليلاً ومرجعاً لتنفيذ مختلف السياسات التنموية خاصة في مجال إعداد المخططات وأساليب تنفيذها على القطاعات المخصصة لكل مجال.⁽¹⁶⁾

ب- دراسة موجز التأثير وتقييم مدى التأثير: تضمنها قانون البيئة الجزائري 03/83 وكذا قانون 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والمرسوم التنفيذي 78/90 المتعلق بموجز التأثير وتداعياته على البيئة بصفة عامة وكذا المرسوم التنفيذي 145/07 المتضمن مجال تطبيق دراسة موجز التأثير، والتي تتلخص أساساً في إمكانية رفض رخصة البناء أو تحديدها فيما يتلاءم والحفاظ على البيئة من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة.⁽¹⁷⁾

2- خصائص ومميزات البناء الصحراوي: ينفرد البناء في المناطق الصحراوية عن باقي المناطق بخصائص ومميزات تجعل منه ذو طابع خاص؛ سواء من حيث التركيبة أو النمط أو المعايير والجوانب الواجب مراعاتها من طرف الإدارة أو الأفراد أو مؤسسات البناء تحقيقا للجانب الجمالي والسياحي والاقتصادي، ولعل من أبرز هذه الخصائص والمميزات نجد:

أ- شساعة المساحة وتنوع التضاريس: تحتل الصحراء ثلثي مساحة الجزائر ونظرا لخصوصية هذه المنطقة من حيث المناخ أو التضاريس كان لزاما التعامل مع الظروف الراهنة، وكذا توظيف الإمكانيات والموارد المتاحة محليا لجذب المزيد من الاهتمام للمنطقة، ولتحقيق هذا المبتغى أخذت الجزائر كباقي الدول الصحراوية على عاتقها تحقيق مطلب التنمية المحلية خاصة في مثل هذه المناطق، وذلك من خلال سن تشريعات وقوانين تنظم الحياة العامة سواء من حيث التخطيط والإدارة أو طريقة التعامل مع هذه الظروف بالنظر للبرامج ومجالات التخطيط والتعمير، كما لا ننسى خصوصية تصاميم الواجهات وعدد الطوابق وارتفاعاتها، إلى جانب بعض المواد المستعملة في البناء كالحجارة والجبس وأخشاب النخيل والجريد والحلفاء وهي مواد لها خصوصية مع طبيعة المناخ الصحراوي سواء من حيث التهوية والإضاءة لتوفير الراحة والسكينة سواء في فصل الشتاء أو الصيف⁽¹⁸⁾.

ب- التركيبة البشرية وطبيعة السكن: تختلف التركيبة البشرية للرجل والمجتمع الصحراوي عن باقي أفراد وسكان باقي المناطق في الجزائر؛ حيث نجد أن ميزة الإنسان الصحراوي أنه يتأقلم مع كل الظروف والمناطق التي يرتحل إليها ويحل بها، فنجد أن السكنات التي أقيمت في مناطق عدة بالصحراء أخذت طابع البساطة والتوسع مع خلق فضاءات داخلية للعائلة، وتخصيص زوايا للخصوصية والتفصح، فطبيعة المنطقة علمت الإنسان الصحراوي كيف يصنع في ظل الظروف القاسية بيتا يأويه من الحر والقر، ويميزه بطبيعة خاصة من خلال تعامله الحذر مع البيئة الصحراوية دون أن يتعرض لها أو يخلف عليها آثار سلبية تكلفه اقتصاديا، وتؤثر على جمالية الصحراء وعذريتها، ويبقى الإنسان مرتبط بالوسط البيئي الذي يعيش فيه ويتحمل تبعات ومسؤولية التغيرات الحاصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁹⁾.

ج- خصوصية المنطقة من حيث الموارد والإمكانات: إن توفر البيئة الصحراوية على العديد من المزايا والخصوصيات جعلت منها محل توجه جديد للكثير من الدول، سواء من حيث تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير وخلق أقطاب صناعية وتجارية جديدة، وكذا دمج هذه التنمية في السياسات العامة للدولة من خلال الموارد الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة من طاقات بديلة ومتجددة، كالطاقة الشمسية التي باستغلالها يمكن توليد طاقة بديلة كفيلة لتكون موردا اقتصاديا وبيئيا تعود بالإيجاب على الفرد والمجتمع والبيئة بالكثير من المنافع، والتقليل من الاستغلال التقليدي للموارد غير المتجددة، ناهيك عن اعتباره موردا للعملة الصعبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من التبعية، إضافة إلى جملة الموارد السطحية والباطنية الأمر الذي يؤهل المنطقة لتكون ذات تميز في خلق تجمعات سكانية ومناطق تعمير ذات خصوصية.⁽²⁰⁾

د- مشكلة البناء الفوضوية: وهي من المظاهر السلبية التي تتجلى في الكثير من المدن والاقاليم وليس المناطق الصحراوية فقط، حيث تواجه الجزائر أزمة القضاء على هذه البؤر والبنائات الهشة نتيجة غياب الرقابة الإدارية، وفوضى البناء حتى في المناطق المحظورة وبطريقة غير قانونية، دون الرجوع للمخططات العمرانية حيث تفتقر لأي تخطيط تقوم عليه، وقد سعت الجزائر بكل الطرق لتسوية هذه الاشكالية التي تهدد الأمن والصحة العامة والمظهر الجمالي للتجمعات العمرانية الصحراوية.⁽²¹⁾

ثانيا- البناء الصحراوي ومعادلة السياحة المستدامة

الوسط الصحراوي فضاء شاسع مفتوح على كل الاحتمالات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولعل من أهم هذه المجالات نجد المجال السياحي الذي يبرز كواجهة لخلق رأسمال سياحي وثقافي وبيئي، من خلال إبراز أهم المعالم التاريخية كالقصور والقلاع والمدن التاريخية، إضافة إلى المناظر الطبيعية الخلابة التي تتميز بها الصحراء بدء بالحظيرة السياحية للطاسيلي مرورا إلى أحد أجمل مناطق غروب الشمس في العالم بمنطقة جانت، مرورا بالكثبان الرملية الذهبية والساحرة إلى هضبات وأزقة غرداية العتيقة، كل هذا تزخر به صحراء الجزائر المفتوحة لكل سائح

ومكتشف وباحث عن علاقة الصحراء بالسياحة.

1- عوامل الجذب السياحي: توجد عدة عوامل للجذب السياحي على مستوى

التجمعات السكانية الصحراوية والتي نذكر منها:

أ- استغلال العديد من المناطق التاريخية والقصور التي يعود تاريخها إلى حقبة زمنية غابرة وبقيت شامخة في وجه الظروف والتحديات، الأمر الذي يستدعي إجراء خبرات وأبحاث ودراسات من قبل المهندسين والمعماريين والباحثين لتثمينها.

ب- طبيعة مواد البناء المحلية وطريقة توظيفها من خلال أنماط وطرق تقليدية رغم الحداثة ومرور الزمن لدليل على توظيف المواد المحلية وإعطاء خصوصية كل منطقة حفاظا على النمط المعماري من جهة، ومن جهة أخرى قوة التحمل والتكيف في وجه الظروف الطبيعية والمناخ القاسي.⁽²²⁾

ج- الهندسة المعمارية الصحراوية وخصوصية المجموعة والتكافل بين أفراد الجماعة الواحدة واحترام العادات والتقاليد في مواجهة العولمة والهندسة المعمارية الحديثة، وكذا المواد الأولية الدخيلة على البيئة الصحراوية والتي يمكن أن تغير من طبيعة ومنظر السكن الصحراوي التقليدي.

د- الطبيعة الاجتماعية للفرد وخصوصيته في اختيار طبيعة ونوع البناء دون الخروج عن النمط أو الطبيعة الاجتماعية للسكن حفاظا على الموروث الاقتصادي والسياحي للمنطقة، وحفاظه على طبيعة الترحاب والضيافة للسائح أو الضيف مما يضيف على المنطقة طابع خاص.⁽²³⁾

2- علاقة البناء الصحراوي بالسياحة: إن من الأبعاد الحديثة للسياسة العمرانية تبني

سياسة عمرانية قائمة على خدمة المرافق، والهيكل للمنشآت والمؤسسات العمومية والخاصة، وتلبيتها للحاجيات اليومية رغم تنوع واختلاف النشاط والاختصاص، ولتحقيق مقومات سياحة صحراوية مبنية على تجسيد مبادئ البناء العصري القائم على توفير الراحة والاستجمام وتذوق جمال وبهجة الطبيعة والبيئة المحيطة به، ولعل من أبرز معالم تحقيق السكن لغايته تلك الوفود السياحية الوطنية والأجنبية، وكذا النشاطات المرفقة بهذا الجانب لأغراض ترفيهية أو علمية بحثية أو تجارية؛ كل هذا يساهم في التعريف بالمنطقة ومناظرها ومواردها السياحية التاريخية والأثرية في إطار



تنمية سياحية وترشيد الإنتاج في القطاع السياحي، وتحسين الدخل الفردي وخلق فرص العمل، كل هذا من خلال الشواهد المعمارية المتاحة بالمنطقة أبرزها القصور والمدن التاريخية التي تتميز بطابعها العمراني الفريد من نوعه والتناسق بين البيوت والمساكن والأزقة وباقي المرافق الأخرى كالمساجد والزوايا والأسواق وباقي الفضاءات الأخرى.⁽²⁴⁾

3- آفاق وتحديات السياحة الصحراوية: إن تعويل الدول على قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة الصحراوية خصوصا ليس من قبيل الصدفة أو الاستثناء، وإنما كان هذا التوجه مبنيا على دراسات استشرافية وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية لخصت واقع التنمية الحديثة ومقومات الاقتصادات العالمية، بعيدا عن التبعية الاقتصادية واختلالات الأسواق العالمية وتوالي الأزمات، كل هذا يجعل من آفاق هذا التحدي مبررا للتوجه الحديث للجزائر على غرار باقي الدول الأخرى التي تملك من المؤهلات ما يمكنها من التربع على عرش الاقتصادات العالمية من خلال قطاع سياحي مستدام.⁽²⁵⁾

لذلك وجب على الدولة توفير مؤهلات النهوض بالقطاع السياحي وتقييم السياسات المنتهجة من خلال التوعية والتحسيس، وإشراك مختلف القطاعات الفاعلة كالقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني وباقي المؤسسات والقطاعات التي لها علاقة بترويج المنتج السياحي، مع إبراز الدور الفاعل والريادي للقطاع وإبراز مدى مساهمته في التنمية المحلية، لذلك وجب توفير الاستقرار وهيكله القطاع وتوفير المنشآت القاعدية والسهر على تقديم أحسن الخدمات خدمة للقطاع والتنمية الصحراوية المستدامة.⁽²⁶⁾

خاتمة:

خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية لجملة من النتائج تتمثل في أنه لتجسيد بناء صحراوي وفق معايير وضوابط تتوافق ومقتضيات البيئة الحديثة وجب ارساء منظومة قانونية صلبة مع ايجاد آليات وميكانيزمات تتبنى شؤون البناء والعمران الحديث، كما لا يمكن أن ننسى أهم المشكلات البيئية المتزايدة كتزايد معدل درجة الحرارة إلى جانب زحف العمران على البيئة بشكل غير منتظم، وكذا مشكل البناءات الفوضوية، كل هذا أفرز عدة عوامل ساهمت في البحث عن سكن لائق صحي وآمن

ومستدام.

ولإبراز كفاءة هذا البناء وتكيفه مع الظروف كدرجة الحرارة والبرودة وعامل الاضاءة إلى جانب استهلاك الطاقة وتوزيعها، كل هذا يوجب إدخال تعديلات هندسية تتلاءم والعمارة الصحراوية التقليدية والتصاميم الحديثة التي أرغمت الإنسان على تبنيتها وفق ما تقتضيه المخططات العمرانية، إلى جانب موقع البناء والتجهيزات والمواد الأولية وعلاقتها بالمتغيرات المناخية، ومن هذا المنطلق نجد أن الحاجة لبناء مسكن حضري ومستديم يأخذ طابع الحداثة والوظيفة السياحية إلى جانب البعد البيئي أصبح حتمية تستدعي الدراسة من مختلف الجوانب.

ومن منطلق تنوع التشكيلات العمرانية بأبعاد ومقاييس واستراتيجيات وطنية وعالمية تعكس التنوع المعماري من جهة ومتطلبات المجتمع الحديث، حيث أخذ السكن بصفة عامة والصحراوي بصفة خاصة أبعادا بيئية حضرية معاصرة تتسجم فيها الأصالة مع المعاصرة، مع خلق سكن ذاتي وتوافقي يستجيب لمتطلبات البيئة الحضرية الجديدة.

ولتجسيد هذه المبادئ والتصورات الحديثة على أرض الواقع يستدعي الأمر إيجاد آليات وسبل أكثر انسجاما وتناغما مع التطورات الحاصلة في الفن المعماري وأبعاده الثقافية والسياسية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في جملة اقتراحات أبرزها:

- 1- دمج وظيفة السكن مع الأبعاد الحديثة في إطار سكن بيئي ومستدام يستجيب لمتطلبات البيئة العصرية وتطلعات المجتمعات الحديثة.
- 2- تفعيل آليات التدخل والرقابة والردع لمختلف الهيئات والمؤسسات لتحديد الاختلالات سواء من حيث النمط أو التصميم والمواد الأولية المستخدمة.
- 3- الأخذ بالنماذج الدولية الناجحة في هذا المجال والبحث عن آليات توظيفها وفق ما يتماشى وطبيعة المنطقة وتحدياتها.
- 4- مراعاة متطلبات المنطقة واحتياجاتها وفق سياسة تنموية قائمة على دمج التنمية مع الأبعاد البيئية، كالعمرارة الذاتية مع تحيين المخططات العمرانية وتجسيدها ميدانيا.
- 5- ترتيب الأولويات وذلك بإدراج أنظمة الطاقات المتجددة كآلية لتفعيل التوازن



البيئي.

6- خلق فضاءات عمرانية يكون فيها تحقيق الارتباط بين البيئة الصحراوية ومكوناتها وأهداف التعمير في نطاق المحيط الحضري عامل جذب سياحي وتتموي في آن واحد.

7- استخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في إطار الإستدامة للمشاريع البيومناخية فنيا وجماليا وخدماتيا في إطار الانتقال الطاقوي وترشيد الموارد وتسييرها.

الهوامش والمراجع:

- (1)- بن صغير عبد المؤمن: التشريع العمراني الجزائري بين صعوبات التطبيق وأفاق المواجهة التشريعية المستقبلية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 02، 2014، جامعة سيدي بلعباس، (ص227).
- (2)- عويسي خيرة/حمران العربي: هوية المجال العمراني في ظل التحولات السوسيو ثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي لتحولات المدينة الصحراوية (ص322).
- (3)- بلا رشيد: الإطار التصوري للعمران وأبعاده البيئية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس مارس 2017، (ص161).
- (4)- محمد الهادي لعروق: المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة، مجلة حوليات وحدة البحث العربي وإفريقيا، العدد 01، سنة 1997، قسنطينة (ص35).
- (5)- صور لطفي: الحق في السكن اللائق. مقاربات دولية مقارنة، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، عدد خاص الحق في السكن، المجلد رقم 07، العدد خاص، سنة 2021 (ص04).
- (6)- صور لطفي: الحق في السكن اللائق. مقاربات دولية مقارنة، (ص05).
- (7)- بلا رشيد: الإطار التصوري للعمران وأبعاده البيئية، (ص 164).
- (8)- ربيوح بشير: الفاعلون وتأثيرهم في تنظيم السكن، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 29، سنة 2009، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، (ص 31).
- (9)- ربيوح بشير: الفاعلون وتأثيرهم في تنظيم السكن، (ص 37).
- (10)- نبيلة لطيفة عبد اللاوي: التنوع في البيئة السكنية ودوره في تحقيق رضا الساكنين دراسة حالة مدينة الجلفة، مجلة التعمير والبناء، المجلد 04، العدد 04، العدد التسلسلي 16، ديسمبر 2021، (ص 89).
- (11)- عبد الوهاب كافي: مقتضيات إدماج المنظور البيئي في السياسات الوطنية للتنمية، إشكاليات التوافق بين الأنظمة الأيكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.



- (12) - عبد الوهاب كافي: مقتضيات إدماج المنظور البيئي في السياسات الوطنية للتنمية، إشكاليات التوافق بين الأنظمة الأيكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة، (ص 137).
- (13) - بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، (ص 35).
- (14) - دهلوك زوييدة، مزيان محمد الأمين: ضمان سلامة ومتانة البناء- قراءة في النصوص المتعلقة بالبناء والتعمير، مجلة القانون العقاري والبناء، المجلد 09، العدد 02 سنة 2021، (ص 28).
- (15) - مخطاري مصطفى: التحولات العمرانية في المدينة الصحراوية - حالة مدينة عين صالح. الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بملتقى تحولات المدينة الصحراوية، (ص 32).
- (16) - عبد الله بن سعد بن محمد الخالدي: تطبيق المعايير الجغرافية في بناء المدينة الصحراوية. مدينة الباحة نموذجاً، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 6، 1436هـ، (ص 571).
- (17) - بلا رشيد: الإطار التصوري للعمارة وأبعاده البيئية، (ص 166).
- (18) - جودي محمد: الخصائص المعمارية والفنية للمسكن التقليدي بقصر ورقلة، مجلة منبر التراث الأثري، العدد 04، ديسمبر 2015، جامعة تلمسان، (ص 98).
- (19) - محمد معيفي، آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، سنة 2014، (ص 32).
- (20) - محمد معيفي، آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري، (ص 33).
- (21) - ميلود خيزار، نبي الرمل: البناء الفوضوي في الجزائر. من وجهة نظر قانونية، مذكرة تخرج لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة 2005-2006، (ص 06).
- (22) - بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، (ص 134).
- (23) - محمد احمد حسن الحداد: العمارة التقليدية في مدينة إب القديمة وتلاؤمها مع البيئة المحيطة، مجلة الباحث الجامعي، ديسمبر 19، 2008، (ص 303).
- (24) - لمين تغليسية، اسماعيل بوغازي: التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع -التحديات - والآفاق، المجلة الأوروبية لدراسات الاقتصاديات السياحية والفندقية، العدد الأول، السادس الثاني 2017، (ص 66).
- (25) - قصي عطية، عبد القادر خليفة: السكن والتساكن بين الخيار الثقافي والحتميات البيئية في مدينة ورقلة (الجزائر) دراسة انثروبولوجية، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 33، سنة 2018، (ص 252).
- (26) - لمين تغليسية. اسماعيل بوغازي: التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع -التحديات - والآفاق، (ص 70).